

# قطاع غزة الأثر الإنساني للحصار

## حقائق رئيسية

- في حزيران/يونيو 2007، فرضت إسرائيل حصاراً برياً وبحرياً وجوياً على قطاع غزة عقب الاستيلاء العسكري لحماس على القطاع، الأمر الذي زاد من حدة القيود المفروضة مسبقاً على الحركة والوصول في قطاع غزة.
- سُمح لما يقل عن 240 فلسطينياً، بمعدل يومي، بمغادرة قطاع غزة عبر إسرائيل خلال النصف الأول من العام 2017، وذلك بالمقارنة مع 420 فلسطينياً خلال النصف الأول من العام 2007، قبل فرض الحصار على القطاع. وكان المتوسط اليومي يقترب من 26,000 في أيلول/سبتمبر 2000، قبل اندلاع الإنتفاضة الثانية.
- تمّ رفض أو تأخير ما نسبته 38 بالمائة من الطلبات التي قُدمت لإسرائيل في العام 2016 للحصول على تصاريح الخروج لغايات العلاج الطبي خارج قطاع غزة (بمعنى أن المرضى فاتتهم المواعيد المقررة لعلاجهم). وتكون هذه أدنى نسبة لمتوسط الموافقة على طلبات التصاريح منذ سبع سنوات.
- أغلق معبر رفح الخاضع للسيطرة المصرية فعلياً منذ تشرين الأول/أكتوبر 2014، بما فيه نقل المساعدات الإنسانية. وفي النصف الأول من العام 2017، فتح المعبر إستثنائياً لمدة لم تتجاوز 16 يوماً.
- خرجت 272 شاحنة محملة بالبضائع التجارية من غزة بالمعدل شهرياً، بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو 2017، مقابل 178 شاحنة في العام 2016. ويمثل هذا العدد أقل من ثلث العدد المقابل له في النصف الأول من العام 2007 (البالغ 961).
- عادت حمولات الشاحنات التي دخلت إلى قطاع غزة خلال النصف الأول من العام 2017 إلى مستوياتها في العام 2007 تقريباً. ومنذ الصراع الذي نشب في العام 2014، كانت نسبة كبيرة من الشاحنات تنقل المواد اللازمة لإعادة إعمار غزة.<sup>1</sup>
- يُحظر الوصول إلى المناطق الواقعة على مسافة 300 متر من جانب غزة من السياج الحدودي مع إسرائيل إلى حدّ كبير. ولا تنعم المناطق التي تبعد عدة مئات من الأمتار عن هذه المناطق بالأمان، مما يحول دون مزاولة أو يُحبط النشاطات الزراعية فيها.
- لا يُسمح للصيادين إلا بالوصول إلى ما نسبته 40 بالمائة من مناطق الصيد المخصصة لهذه الغاية بموجب اتفاقيات أوسلو.
- بلغ معدل البطالة، خلال الربع الثالث من العام 2017، ما نسبته 46.6 بالمائة، بينما وصل معدلها بين الشباب إلى 64.9 بالمائة و71 بالمائة بين النساء.
- يعاني نحو 47 بالمائة من الأسر في قطاع غزة من إنعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل أو شديد.
- تعد ما نسبته 97 بالمائة من المياه المنقولة بالأنابيب غير صالحة للاستهلاك البشري.
- يحصل أكثر من 70 بالمائة من سكان قطاع غزة على شكل من أشكال المساعدات الدولية، ومعظمها تكون مساعدة غذائية.

ما تزال القيود المفروضة على استيراد السلع، التي تصنفها إسرائيل «كسلع ذات استخدام مزدوج»، تقوّض جودة الخدمات الأساسية وتعوّق الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات الإسكان. وقد تسببت محدودية القدرة على الحصول على مواد البناء والمعدات الضرورية منذ العام 2007 إلى الحد من بناء المنازل وشبكات البنية التحتية الضرورية لمعالجة النمو السكاني السريع والدمار الناجم عن الأعمال القتالية المتكررة، والتأخر في إصلاحها وترميمها. ونجم عن هذا الأمر تراجع في نوعية الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المياه والصرف الصحي المتاحة في غزة، وإطالة أمد التهجير لأولئك الذين فقدوا منازلهم. وعلى الرغم من أن آلية مؤقتة (آلية إعادة إعمار غزة) قد يسّرت دخول مواد البناء المقيدة منذ العام 2014، فما يزال استيراد أصناف مقيدة أخرى، ولا سيما تلك التي تلزم مشاريع المياه والصرف الصحي، يشكل تحدياً رئيسياً.

يثير الحصار المخاوف إزاء العقوبة الجماعية والأحكام الأخرى التي ينص عليها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبينما يلقي ما طرأ على بعض القيود من تخفيف منذ العام 2014 الترحيب، فهذا التخفيف لا يغني عن رفع الحصار المفروض على غزة بصورة كاملة وفقاً لقرار مجلس الأمن (1860).

نحو مليوني فلسطيني في قطاع غزة هم «محاصرون»، لا يملكون القدرة على الوصول إلى بقية أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة والعالم الخارجي. وكان للقيود التي ما تزال إسرائيل تفرضها على الحركة منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، وشدّتها عقب أحداث حزيران/يونيو 2007، بحجة المبررات الأمنية، أثر عميق على الأحوال المعيشية في قطاع غزة، كما جرّأت وحدة الأرض الفلسطينية المحتلة والنسيج الإقتصادي والإجتماعي فيها. وبشكل الأشخاص المؤهلون للحصول على تصاريح الخروج أقلية ضئيلة، حيث أن معظمهم من المرضى ورجال الأعمال وموظفي المنظمات الدولية. وقد تفاقمت عزلة غزة بسبب إغلاق معبر رفح من جانب مصر أيضاً.

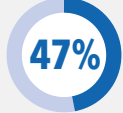
أدت القيود المفروضة منذ أمد بعيد من قبل إسرائيل على الحركة إلى تقويض اقتصاد غزة، مما تسبب في ارتفاع مستويات البطالة وانعدام الأمن الغذائي والاعتماد على المساعدات. وهذه تشمل القيود المفروضة على تسويق السلع في الضفة الغربية وإسرائيل، واستيراد سلع معينة إلى غزة ووصول الناس إلى الأراضي الزراعية ومناطق الصيد البحرية في غزة. ولم يعمل التخفيف من بعض هذه القيود، منذ وقف إطلاق النار في العام 2014، على إعادة تنشيط الإقتصاد على نحو ملحوظ. ويتعاظم أثر القيود المفروضة على الوصول بفعل الجولات المتكررة من الأعمال القتالية، التي أسفرت عن ضياع الأصول والتسبب بإعاقات دائمة، ناهيك عن أزمة الطاقة الحادة واستمرار الانقاسم الداخلي الفلسطيني.

1. أثارت السلطات الإسرائيلية المخاوف بشأن تحويل الإسمنت المسموح بإدخاله إلى غزة، وبموجبه أوقفت واردات القطاع الخاص بصورة مؤقتة في العام 2016. وتعمل الأطراف الثلاثة الموقعة على آلية إعادة إعمار غزة على معالجة هذه المخاوف.

## حقائق أساسية عن قطاع غزة

**1.3 مليون**  
بحاجة للمساعدات الإنسانية

**1.88 مليون** عدد السكان  
PCBS 2016



الأسر التي تعاني من إعدام الأمن الغذائي المعتدل/ الشديد



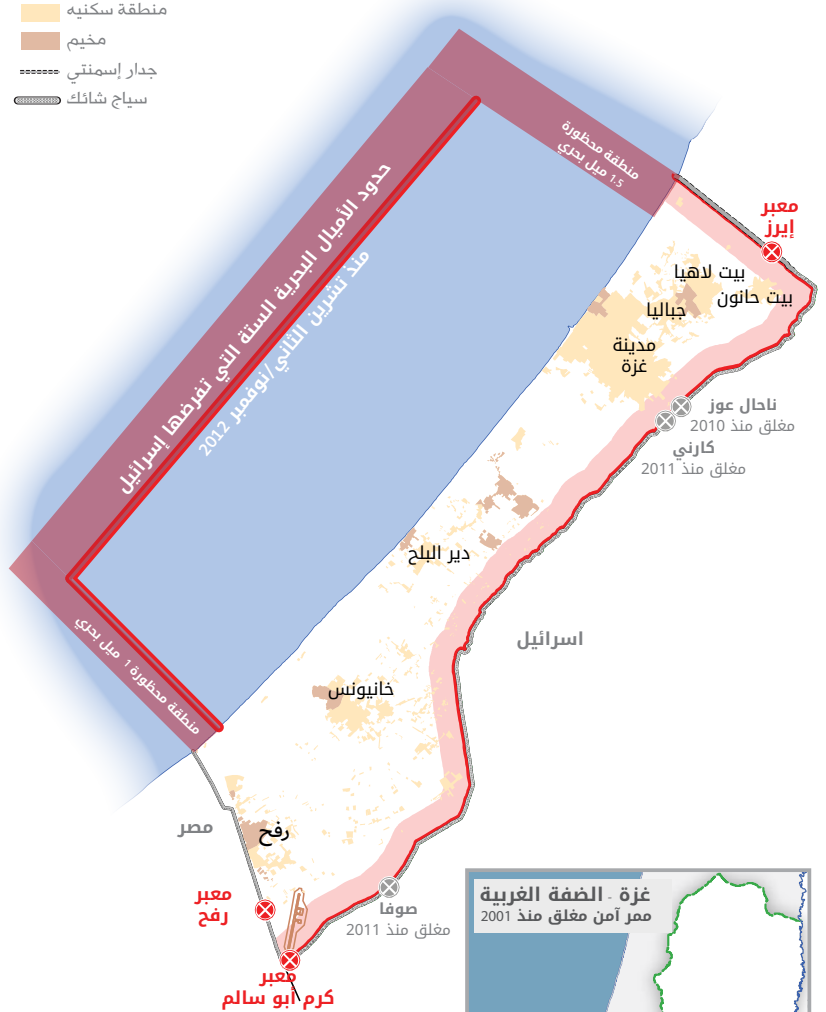
النسبة المئوية لتلبية الطلب المتزايد

احتياجات الطاقة غير المكتشفة

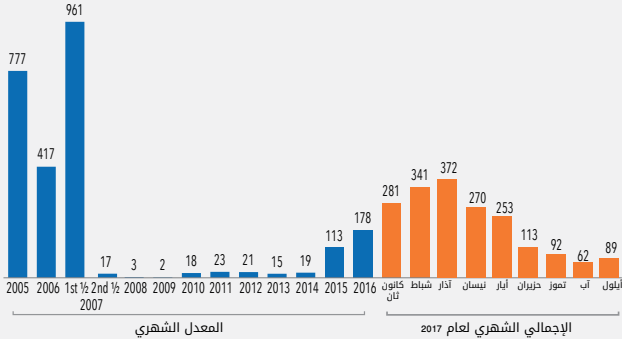


المياه الجارية الصالحة للشرب

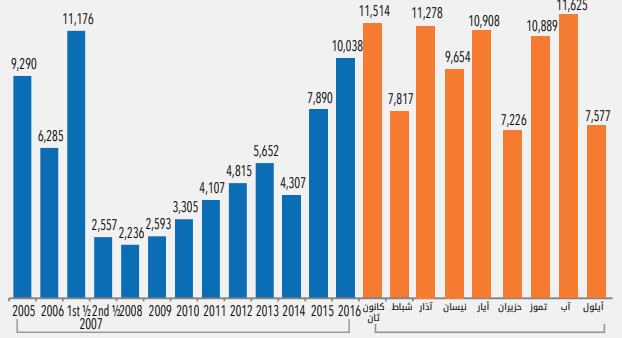
- منطقة حرام (300 متر)
- منطقة خطر
- منطقة سكنية
- مخيم
- جدار إسمنتي
- سياج شائك



## حمولة الشاحنات التي تخرج من غزة

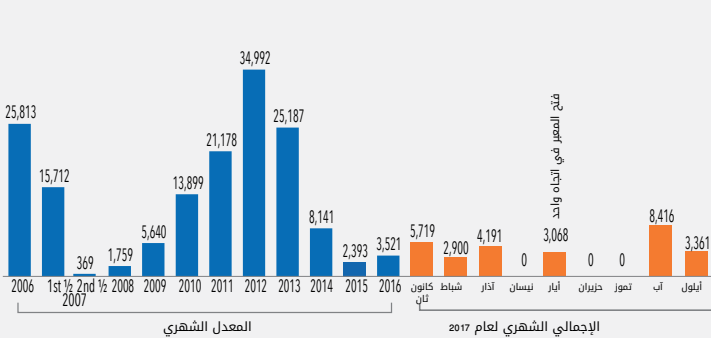


## حمولة الشاحنات التي تدخل غزة\*\*

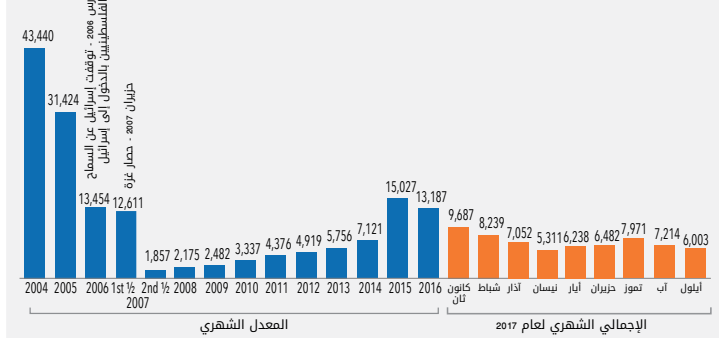


\*\*الأرقام لا تشمل الشاحنات التي تنقل الوقود

## معبّر رفح: عبور في كلا الإتجاهين



## معبّر إيريز: عبور إلى إسرائيل



\*تعكس الأرقام عدد المرات التي سافر فيها الناس، ولكن ليس العدد الفعلي للأشخاص الذين يعبرون